

CIVIL

Sept 2
CIV



دكتور
١٧

مرونة الدساتير

وجمودها وأثر ذلك على

تعديل أحكامها

"دراسة مقارنة"

(إنجلترا - الولايات المتحدة الأمريكية - مصر)

رسالة مقدمة من

مسعود محمد الصغير الكانوني

للحصول على درجة الدكتوراه في الحقوق

لجنة المناقشة

رئيساً

الأستاذ الدكتور / رمضان محمد بطيخ

أستاذ ورئيس قسم القانون العام

مدير مركز الدراسات القانونية والاقتصادية السابق

كلية الحقوق جامعة عين شمس

عضواً

الأستاذ الدكتور / ربيع أنور فتح الباب

أستاذ قسم القانون العام

ووكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب

كلية الحقوق جامعة عين شمس

عضواً

المستشار الدكتور / أحمد عبد اللطيف إبراهيم

نائب رئيس مجلس الدولة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قُلْ رَبِّ ادْخُلْنِيْ مُدْخَلَ صِدْقٍ وَّاَخْرِجْنِيْ مُخْرَجَ
صِدْقٍ وَّاجْعَلْ لِّيْ مِنْ لَّدُنْكَ سُلْطٰنًا نَّصِيْرًا

سورة الاسراء الآية (٨٠)

شكر وتقدير

فإنه يسرني ويشرفني أن أقدم من أعماق قلبي بخالص الشكر
وعظيم التقدير إلى أستاذي الكبير

الأستاذ الدكتور / رمضان محمد بطيخ

على تفضله وكرمه بأن وافق على الإشراف على هذا البحث
رغم أعبائه ومسئوليته، وقد كان لتشجيع سيادته الدائم لي ، وحرصه
الدائب عليّ ، وكرمه المتواصل معي ، أثر كبير في استمرار
ومواصلة هذا البحث ، وكان لتوجيهاته الرشيدة ، ونصائحه السديدة ،
وعلمه الغزير ، وخلقه النبيل ، وصدره الفسيح ، الفضل الأول في
إخراج هذا البحث على صورته الراهنة

وإنني أرجو الله سبحانه أن أكون قد وفقت بالدرجة التي تتناسب
مع ما قدمه لي من معونة صادقة ، وما بذله معي من الوقت والجهد.
كما أتوجه بخالص الشكر والعرفان ، وعظيم التقدير إلى الأستاذ
الفاضل

الأستاذ الدكتور / ربيع أنور فتح الباب

لما تميز به من قدم راسخ في ميدان البحث ، وعلم غزير في
مجال المعرفة ، وإخلاص غير متناه في مجال التوجيه ، فإليه
أرفع أسمي آيات الشكر والتقدير ، لما غمرني به من نصح وما أهدى
إلي من توجيه أسأل الله - العلي البدير - أن يجزيه خير الجزاء .

كما لا يسعني إلا أن أقدم شكرى وتقديرى إلى

المستشار الدكتور / أحمد عبد اللطيف ابراهيم

نائب رئيس مجلس الدولة على تفضله بالموافقة على الاشتراك
في لجنة الحكم على هذه الرسالة رغم أعبائه ومشاغله الكثيرة . جزاه
الله عنى خير الجزاء .

الإهداء

أهدى هذا العمل المتواضع

إلى روح شيخ الشهداء عمر المختار

وإلى روح الوالد والوالدة رحمهما الله وأسكنهما

جنت عدن التي وعد الرحمن عباده

وإلى أسرتي العزيزة زوجتي وأولادي

وإلى أهلي وأقاربي أبناء سيدي إبراهيم الشارف

الجد الأعلى لأشراف الكوانين

وإلى كافة أصدقائي وأصحابي بالوطن العربي من

المحيط إلى الخليج

مقدمة

تعتبر دراسة الدستور من أهم موضوعات الممارسة السياسية المعاصرة. فهو الكيان القانوني العام الذي يؤطر المجتمع السياسي المعاصر سياسياً وقانونياً على أساس مجموعة متناسقة من المبادئ الأساسية والأحكام الهادفة إلى تنظيم المجتمع في كافة أوجه نشاطه الفردي والعام.

والمجتمع دائماً في حركة من التطور، والدستور لا قيمة له إلا إذا واکب هذه الحركة وذلك بأن يكون قابلاً وبشكل دائم للتعديل على أساس الحاجة والضرورة. وهكذا يبرز التعديل الدستوري كإجراء يعبر عن ديناميكية التغيير في المجتمع، بل وكأحد الموضوعات الهامة في الممارسة السياسية للحكم، أو بمعنى أدق كأحد الإشكاليات التي تفرزها هذه الممارسة في ميدان الصراع من أجل الحكم وتعزيز النفوذ ومع ذلك يظل في ذاته عملية معقدة وشائكة .

والتعديل الدستوري وهو موضوع هذه الرسالة، بقدر ما يعتبر ضرورة موضوعية يفرضها الواقع ومتغيراته وتطوره، حيث يفقد الدستور بدون ذلك قيمته ككيان قانوني متحرك ومواكب لأية متغيرات كما ذكرنا ، بقدر ما يثير التساؤل حول مدى وكيفية استخداماته ، وهل يصب فعلاً في المصلحة العامة للمجتمع أم أنه يحيل الدستور من كيان يحكم السلطات العامة إلى لعبة تحقق مآرب سياسية.

والتعديل الدستوري كفكرة إنما يفرض صياغة المفاهيم حول هذه الفكرة، للوصول إلى تطبيقات محددة لها وما قد تثيره من إشكاليات. وهذه المفاهيم هي الأداة التي ستقودنا إلى تحديد ماهية الدستور كاصطلاح لغوي وقانوني، وكذلك إلى الإحاطة الشاملة لأنماطه، بما يحقق الإمساك بشمولية الفكرة سالفة الذكر وأبعاد الإشكالية التي تثيرها المفاهيم التي تدور حولها وتطبيقاتها.

الصفحة	الموضوع
٩	المقدمة
١٥	فصل تمهيدي حول مفهوم الدساتير ومصادر أحكامها
١٦	المبحث الأول.. مفهوم الدساتير
١٦	المطلب الأول.. المفهوم اللغوي للدساتير
٢٢	المطلب الثاني.. المفهوم الشكلي للدساتير
٢٧	المطلب الثالث.. المفهوم الموضوعي للدساتير
٣٤	المطلب الرابع.. مركز القانون الدستوري بين باقي القوانين
٤١	المبحث الثاني : مصادر أحكام الدساتير
٤٢	المطلب الأول.. المصادر التشريعية لأحكام الدساتير
٥٨	المطلب الثاني.. المصادر العرفية لأحكام الدساتير
٦٩	الباب الأول.. مرونة الدساتير وأثرها على تعديل أحكامها
٧١	الفصل الأول.. الدساتير المرنة بين النظرية والتطبيق
٧٢	المبحث الأول.. مفهوم الدساتير المرنة وأنواعها
٧٢	المطلب الأول.. مفهوم الدساتير المرنة
٧٣	- الدستور المرن حقيقة أم افتراض
٨١	- الدستور المرن وحقيقة العرف الدستوري
٨٩	المطلب الثاني.. أنواع الدساتير المرنة وأثرها على تفسير أحكامها

٩٠	- الدساتير المكتوبة وأثرها على تفسير أحكامها
٩٧	- الدساتير العرفية وأثرها على تفسير أحكامها
١٠٦	المطلب الثالث.. تقدير فكرة الدساتير المرنة
١١٦	المبحث الثاني.. الواقع العملي والنظري للدساتير المرنة
١١٦	المطلب الأول.. حقيقة الدستور الإنجليزي
١١٧	- سمات التدوين في الدستور الإنجليزي
١٢٩	- مدى القواعد العرفية في الدستور الإنجليزي
١٤١	المطلب الثاني.. إشكالية التقنين في الدستور الإنجليزي
١٤٣	- التمييز بين التدوين والتقنين
١٤٧	- إشكالية الصراع من وجود التقنين
١٥٧	الفصل الثاني.. تعديل أحكام الدساتير المرنة
١٥٨	المبحث الأول.. الجهات المختصة بإجراء تعديل أحكام الدساتير المرنة
١٥٩	المطلب الأول.. البرلمان ودوره في إجراء التعديل
١٦٩	المطلب الثاني.. السلطات السياسية ودورها في إجراء التعديل
١٨٤	المبحث الثاني.. إجراءات تعديل أحكام الدساتير المرنة
١٨٥	المطلب الأول.. الإجراءات العادية لتعديل القوانين العادية
١٩٦	المطلب الثاني.. العرف كأسلوب لتعديل أحكام الدساتير المرنة
٢٠٥	الباب الثاني.. جمود الدساتير وأثره على تعديل أحكامها

٢٠٧	الفصل الأول.. الدساتير الجامدة بين النظرية والتطبيق
٢٠٧	المبحث الأول.. الواقع النظري للدساتير الجامدة
٢١٠	المطلب الأول.. أساليب نشأة الدساتير الجامدة
٢١٤	المطلب الثاني.. الجهات المختصة بوضع الدساتير الجامدة
٢٢٧	المطلب الثالث .. جمود الدساتير وأثره على تفسير أحكامها
٢٣٥	المبحث الثاني.. الواقع التطبيقي أو العملي للدساتير الجامدة
	المطلب الأول.. الدستور الأمريكي والمصري كنموذج
٢٣٥	للدستور الجامد
	المطلب الثاني.. أساليب نشأة الدستور الأمريكي والدستور
٢٣٨	المصري
	المطلب الثالث .. إجراءات وضع الدستور الأمريكي
٢٥٣	والدستور المصري لعام ١٩٧١م
	المطلب الرابع .. تفسير قواعد الدستور الأمريكي
٢٦٥	والدستور المصري
	الفصل الثاني.. تعديل أحكام الدساتير الجامدة مع التطبيق على
	كل من
٢٧٩	- الدستور الأمريكي والدستور المصري
٢٨٠	المبحث الأول.. الجهات المختصة بتعديل أحكام الدساتير الجامدة
	المطلب الأول.. السلطة التشريعية وتعديل أحكام الدساتير
٢٨٢	الجامدة

	المطلب الثاني.. السلطة التأسيسية المنشأة وتعديل أحكام
٢٨٨	الدساتير الجامدة
	المطلب الثالث.. السلطة التأسيسية الأصلية وتعديل أحكام
٢٩٦	الدساتير الجامدة
٣٠٣	المطلب الرابع.. الجهات المختصة بتعديل أحكام الدستور
٣٠٧	المبحث الثاني.. تقييد سلطة تعديل أحكام الدساتير الجامدة
	المطلب الأول.. التقييد الزمني لسلطة تعديل أحكام الدساتير
٣٠٨	الجامدة
	المطلب الثاني.. التقييد الموضوعي لسلطة تعديل أحكام
٣١٤	الدساتير الجامدة
	المطلب الثالث.. القيمة القانونية لتقييد سلطة تعديل أحكام
٣٢١	الدساتير الجامدة
٣٣١	المطلب الرابع.. تقييد سلطة تعديل الأحكام
٣٤٠	المبحث الثالث.. إجراءات تعديل أحكام الدساتير الجامدة
٣٤٢	المطلب الأول.. اقتراح التعديل وتطبيقاته
٣٥٠	المطلب الثاني.. تقرير مبدأ التعديل وتطبيقاته
٣٥٧	المطلب الثالث.. إعداد مشروع التعديل وتطبيقاته
٣٦٢	المطلب الرابع.. الإقرار النهائي للتعديل وتطبيقاته
٣٧٣	خاتمة
٣٨٥	قائمة المراجع
٣٩٧	الفهرس